الأمم المتحدة S/PV.9701

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9701

الخميس، 8 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لاغاسكا
	الجزائر	السيد حميان
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غري
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير التاسع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2024/583)

رسالتان متطابقتان مؤرختان 31 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/589)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير التاسع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2024/583)

رسالتان متطابقتان مؤرختان 31 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/2024/589)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب؛ والسيدة نتاليا غيرمان، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/583 التي تتضمن التقرير التاسع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على التقرير التاسع عشر للأمين العام (S/2024/583) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين وعن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. ويسرني أن تنضم إلينا الأمينة العامة المساعدة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيدة نتاليا غيرمان، لعرض التقرير الذي أعده مكتبانا بالاشتراك مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

وإذ نقترب من اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في 21 آب/أغسطس، أود أن أعرب عن تعازيّ للدول الأعضاء التي تضررت من أعمال الإرهاب وعن تعاطفي مع الضحايا وأسرهم. وإحياءً لهذا اليوم، سينظم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حدثا رفيع المستوى لتسليط الضوء على دور ضحايا الإرهاب في الدعوة إلى السلام. وسيواصل مكتبي دعم الدول الأعضاء في تعزيز النُهج التي تركز على الناجين وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتتوافق مع حقوق الإنسان.

من المؤسف أن الحالة في أجزاء من أفريقيا لم تتحسن منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9550). ولا يزال مشهد الإرهاب في غرب أفريقيا والساحل الأفريقي صعبا ومعقدا. وواصلت الجماعات الإرهابية توسعها في منطقة الساحل والتسبب في عدد كبير من الخسائر، مما يقوض الاستقرار الإقليمي. وقامت جماعتان من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش في المنطقة، وهما تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل الكبرى، بتوسيع مناطق عملياتهما وتعزيزها. وفي حال بسطت تلك الجماعات نفوذها في الدول الشاطئية الشمالية، قد تقع مساحة شاسعة تمتد من مالي إلى شمال نيجيريا تحت سيطرتها الفعلية. وأما في مناطق أخرى من القارة، فقد زادت الجماعات المنتسبة إلى داعش من وتيرة عملياتها في شمال موزامبيق وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أدت الزيادة الكبيرة في الهجمات الإرهابية إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين. وازدادت قوة الجماعة المنتسبة إلى تنظيم داعش في الصومال أيضا.

ومما يؤسف له أن خطرين من المخاطر المحددة في التقارير على مدى السنوات المنصرمة أصبحا جليين منذ إحاطتي السابقة.

الخطر الأول هو تنفيذ تنظيم داعش – خراسان، الجماعة المنتسبة إلى تنظيم داعش في أفغانستان، هجمات إرهابية في الخارج. وقد طور هذا التنظيم قدراته المالية واللوجستية في الأشهر الستة المنصرمة، بما

في ذلك من خلال الاستفادة من جاليات المغتربين من أفغانستان وآسيا الوسطى للحصول على الدعم. كما كثفت الجماعة جهود التجنيد التي تبذلها. ولا يزال نشاط تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية في أفغانستان مصدر قلق كبير. ويجب أن نتحد لمنع أفغانستان من أن تصبح مرة أخرى مرتعًا للإرهاب. وفي هذا الصدد، تكتسي الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المجاورة لأفغانستان لمواجهة التهديد المنبثق منها ومنع انتشاره أهمية بالغة. وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب دعم الدول الأعضاء في وسط آسيا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويتعلق الخطر الثاني الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى عودة ظهور تنظيم داعش الأم. وقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجمات التي نفذها تنظيم داعش – خراسان على مستوى العالم، سعيًا منه إلى استخلاص قيمة دعائية لقضيته. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، أظهر التنظيم استمرار نيته على الصعيد العالمي بإطلاقه حملة منسقة في جميع أنحاء "ولاياته" التي أعلنها. وشمل ذلك زيادات مؤقتة في العمليات في شهري يناير/كانون الثاني وآذار/مارس في العراق حيث جرى احتواء العمليات إلى حد كبير.

كما زاد تنظيم داعش من وتيرة عملياته في الجمهورية العربية السورية مع تصاعد هجماته، خاصة في المنطقة الصحراوية الوسطى. وستكون هناك حاجة لبذل جهود متواصلة في مجال مكافحة الإرهاب لمنع تنظيم داعش من الاستفادة من تلك المكاسب. وسيلزم أيضا بذل المزيد من الجهود للتصدي للحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتردية في المخيمات وغيرها من مرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وأدى بعض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في إعادة مواطنيها إلى أوطانهم إلى انخفاض طفيف في عدد سكان تلك المخيمات. ومع ذلك، لا يزال الآلاف من الأفراد يعيشون في ظروف قاسية. فالمخيمات مكتظة وتفتقر للملاجئ الكافية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والرعاية الطبية. ولا يزال الأمين العام يدعو الدول الأعضاء التي تقطَّعت السبل بمواطنيها في تلك المخيمات إلى تكثيف جهودها لتيسير عودتهم إلى أوطانهم عودة آمنة وطوعية وكريمة.

وفي أماكن أخرى، أدى التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان إلى ارتفاع مستويات التهديد في أوروبا. وتعتبر هذه الجماعة أكبر تهديد إرهابي خارجي للقارة.

ويبقى التعاون بين الدول الأعضاء أمراً لا غنى عنه للتصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. ولهذا السبب، قدم مكتب مكافحة الإرهاب الدعم لحكومة نيجيريا في تنظيم الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب المعقود في أبوجا في نيسان/أبريل. وأرحب بالنتائج الواردة في إعلان أبوجا وأتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لدعم الإجراءات المتفق عليها. ويشمل ذلك رفع مستوى المركز الوطني النيجيري لمكافحة الإرهاب في أبوجا إلى مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب سيغطي منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ونظراً لتعقيدات التهديد في المنطقة، فإن مكتبي ملتزم بدعم مبادرة المركز الرامية للتصدي لدوافع الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

واستشرافًا للمستقبل، ينظم مكتب مكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع حكومتي طاجيكستان والكويت، مؤتمر عملية دوشانبي الرفيعة المستوى في مدينة الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون هذا الحدث هو الدورة الرابعة لعملية دوشانبي ويهدف إلى توسيع نطاق وأثر التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب إلى خارج آسيا الوسطى.

ولكن التعاون وحده لن يكون كافيا ما لم يؤد إلى استجابات شاملة تستند إلى استراتيجيات سياسية. وعلى الرغم أن الاستجابات قد تتطلب أحياناً استخداماً مشروعاً للقوة، فهذه القوة يجب أن تتماشى مع استراتيجيات أوسع نطاقاً. وينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى معالجة الدوافع المتعددة الأوجه للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ويجب أن تكون هذه الاستجابات متوافقة تماماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ولا يزال الإرهاب تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، وهو تحدٍ لا يمكن لأي دولة أن تتصدى له بمفردها. ومن أجل القضاء على التهديد الإرهابي، نحتاج إلى استجابات شاملة للجميع ومتعددة الأطراف مرتكزة بقوة على استراتيجيات سياسية، ومتوافقة مع القانون الدولي، ومستندة

أيضاً إلى نهج يشمل المجتمع كافة والحكومات بأسرها. ويمثل مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل فرصة حاسمة للدول الأعضاء لإعادة الالتزام بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف على هذا المنوال. وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب، بسبل من بينها ميثاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، دعم الدول الأعضاء والعمل في شراكة معها من أجل تحقيق تلك الرؤية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيرمان.

السيدة غيرمان (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن بشأن التقرير التاسع عشر للأمين العام (S/2024/583) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن النطاق الواسع للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة ذلك التهديد.

وأود أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب ورئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، ولفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وجميع شركائنا في الأمم المتحدة على تعاونهم الوثيق في هذا التقرير.

منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش (S/2024/117)، لا نزال نشهد التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في منع الإرهاب ومكافحته. وقد تضررت منطقتا غرب ووسط أفريقيا بشكل خاص من الجماعات المسلحة المنتسبة لتنظيم داعش، التي شاركت في هجمات معقدة ضد قوات الأمن والمدنيين. وقد أدى ذلك إلى نزوح واسع النطاق.

وشهدت منطقة حوض بحيرة تشاد نشاطاً مستمراً لولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، مما ساهم في نزوح أكثر من 2,9 مليون شخص حتى أيار/مايو 2024. أما في منطقة الساحل الأوسط، فإن التأثير على الأطفال تأثير شديد. ولا تزال معظم دول المنطقة تواجه تحديات تتعلق بالقدرات في إدارة التهديد المتصاعد، بسبل من بينها الفرز الفعال للأشخاص المرتبطين بالجماعات الإرهابية ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وفي الوقت نفسه، ومع الهجوم المروع الذي وقع على قاعة مدينة كروكوس في موسكو في آذار/مارس، وتزايد مستويات التهديد في أوروبا، أثبتت الجماعات التابعة لتنظيم داعش قدرتها على شن هجمات في جميع أنحاء العالم.

وفي الشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية، لا يزال أكثر من 44 000 شخص محتجزين في المعسكرات المغلقة ومرافق الاحتجاز. وأكثر من نصف هؤلاء أطفال يعيشون في ظروف قاسية تتسم بالاكتظاظ ومحدودية الخدمات وعدم كفاية المأوى وندرة الحصول على الضروريات. وكلما طال أمد هذه الحالة، ازدادت صعوبة إيجاد حل لها .

وفي مواجهة هذه التحديات، أحرزت الدول الأعضاء في الأشهر الستة الماضية تقدماً حيث يعمل العديد منها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وما فتئت الأمم المتحدة تساعد الدول الأعضاء على التصدي للعراقيل التي تحول دون عودة النازحين من مناطق النزاع المتضررة من تنظيم داعش وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة. وقامت عشر دول أعضاء بإعادة الأطفال وبعض البالغين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى أوطانهم. وواصلت الأمم المتحدة دعم محاكمة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأفراد العائدين من مناطق النزاع في الجمهورية العربية السورية والعراق. وشمل هذا الدعم تنفيذ برامج إعادة تأهيل متخصصة، بالتعاون مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. ولا يزال دعم ضحايا تنظيم داعش، بما في ذلك المتضررين من العنف الجنسي والجنساني، من أولويات الأمم المتحدة. ومن أجل المساهمة في هذه الجهود، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل تقريراً عن وجهات نظر المجتمع المدني بشأن تعزيز المساءلة عن هذه الجرائم في 16 دولة عضوا في المناطق المتضررة من الإرهاب. وأكد هذا العمل على ضرورة أن تتبنى الدول الأعضاء نهجًا يركز على الناجين ويصر على تحقيق العدالة لجميع الضحايا والناجين.

وفي موازاة ذلك، سلطت الأمم المتحدة الضوء على التحديات والفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء لتحسين نُهُج إنفاذ القانون وإدارة

الحدود لمكافحة الإرهاب. وفي شهر أيار/مايو، نشرت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تنبيهين حول التوجهات السائدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وإدارة الحدود في أفريقيا، مسلطةً الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل لأمن الحدود، وإشراك المجتمعات المحلية ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب.

وواصلت الأمم المتحدة تعزيز المساءلة عن الإرهاب من خلال نشر الممارسات الجيدة. وعلى الرغم من الحالة المتفاقمة في غرب أفريقيا والساحل، فقد لاحظت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بعض الممارسات الجيدة في مواجهة تلك التحديات، وهي ممارسات يمكن أن تتبادلها الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة والمناطق المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم.

في نيجيريا وبنين، على سبيل المثال، عملت المديرية التنفيذية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى مع السلطات التي تتصدى للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وتنفذ كلتا الدولتين العضوين خطة وقائية شاملة، مع التركيز على التنمية وإشراك المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية والزعماء الدينيين. وفي حزيران/يونيه، اجتمعت لجنة مكافحة الإرهاب لدراسة تجريم وتدوين جرائم الإرهاب وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وسلط الاجتماع الضوء على الممارسات الجيدة في تعريف جرائم الإرهاب مع الاحترام الكامل لمبدأ المشروعية، وذلك للحد من إمكانية إساءة استخدام التشريعات للمساس بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وواصلت الأمم المتحدة أيضا العمل مع الدول الأعضاء لمكافحة تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، واصلت المديرية التنفيذية تعزيز تعاونها مع شبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي شهر أيار/مايو، دعت المديرية التنفيذية رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى لجنة مكافحة الإرهاب لمناقشة تنفيذ المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.

وشاركت الأمم المتحدة بنشاط أيضا في مبادرات تهدف إلى إعادة التأهيل والعدالة في المراحل الانتقالية وتحسين التماسك الاجتماعي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام المديرية التنفيذية بالعمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولتحقيق هذه الغاية، نعتقد أن من الأهمية بمكان اتباع نهج قائم على "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في مساعينا المشتركة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بفعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غيرمان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على الإعداد المشترك للتقرير التاسع عشر عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2024/583) وعلى إحاطتيهما.

إن الولايات المتحدة تشاطر الأمين العام قلقه بشأن قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان على شن هجمات خارج أفغانستان، كما رأينا في الهجومين الإرهابيين المروعين اللذين وقعا في كرمان في 3 كانون الثاني/يناير وموسكو في 22 آذار/مارس وأسفرا عن مقتل مئات الأشخاص. وقد بذلت طالبان جهودا لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان، ومن الأهمية بمكان أن تلتزم بتعهداتها في مكافحة الإرهاب.

وبالمثل، لا نزال نركز بشكل خاص على التهديد الإرهابي المتزايد في جميع أنحاء أفريقيا والمبين في تقرير الأمين العام. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء التطورات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفي وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي حيث تتدهور الحالة مع احتمال تزايد عدم الاستقرار. ونواصل تقديم المساعدة الأساسية لشركائنا الأفارقة لإضعاف قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفروع تنظيم القاعدة والتصدي لها بطريقة تتفق مع القانون الدولي. ف فمن الأهمية بمكان ضمان القدرة على إنفاذ القانون وتوسيع نطاق استجابات الأجهزة الأمنية بغية منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما. وفي هذا السياق، رحبت الولايات المتحدة باتخاذ القرار 2734 (2024)، الذي مدد ولاية نظام جزاءات الأمم المتحدة بموجب القرار 1267 (1999). ونرحب بإقرار مجلس الأمن بأن العنف

الجنسي والجنساني استراتيجية يستخدمها الإرهابيون لتحقيق أهدافهم الشائنة، وهو ما أقره القرار 2734 (2024) ك أساس يمكن الاستناد إليه للإدراج في قوائم الجزاءات.

إن تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع أولوية لدى الولايات المتحدة. وعملاً بمذكرة الرئيس بشأن تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، أصدرت الولايات المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر 2023، جزاءات ضد أربعة من قادة فرع تنظيم داعش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين ارتكبوا أعمال قتل وتشويه وعنف جنسي ضد النساء والفتيات. والقرار 2734 (2024) خطوة بالغة الأهمية للمضي قدما في الحملة العالمية لإنهاء العنف الجنساني. ونشجع مجلس الأمن والدول الأعضاء على تسمية الأفراد، بمن فيهم العناصر والميسرون الإرهابيون، لفرض جزاءات عليهم على ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم أو التمكين من ارتكابها. ونشجع الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة على الاستفادة من الجزاءات والأدوات الأخرى، وعلى القيام بدور نشط في استكمال وتنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1267 (1999) لمواجهة تنظيمي داعش والقاعدة.

وتواصل الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لإعادة مقاتلي داعش المحتجزين من غير السوريين وأفراد أسرهم النازحين المرتبطين بالتنظيم إلى أوطانهم، لأن عودة هؤلاء الأفراد إلى مجتمعاتهم الأصلية جزء لا يتجزأ من ضمان الهزيمة الدائمة لتنظيم داعش. ولذلك ترحب الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي أعادت مواطنيها إلى أوطانهم، لا سيما العراق. فخلال السنوات الثلاث الماضية، أعيد ما يقرب من 000 11 نازح إلى أوطانهم، وأعيد ما يزيد على 000 5 منهم خلال الإثني عشر شهراً الماضية. ويجسد هذا الاتجاه زيادة عامة في رغبة البلدان الأصلية في اتخاذ القرار الصعب لكنه ضروري لإعادة مواطنيها من المنطقة إلى أوطانهم. لكن الحالة في مخيمي الهول والروج للنازحين في سورية لا تزال تشكل تحديا ملحا في مجالات العمل الإنساني والأمن وحقوق الإنسان. ويقيم في هذه المخيمات أكثر من 000 43 شخص، معظمهم من الأطفال. ويجب على البلدان الأصلية أن تبذل مزيدا من الجهود وبسرعة أكبر لإعادة مواطنيها من شمال شرق سورية إلى أوطانهم.

وتدرك الولايات المتحدة أهمية الشراكات مع المجتمع المدني في العمل في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ومن الضروري إشراك المجتمع المدني، وبخاصة القيادات النسائية المحلية، حرصا على مراعاة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لجميع الأصوات والآراء. وتتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار الأمين العام في تقديم تقارير تسلط الضوء على أثر جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما دعا إليه القرار 2734 (2024).

ويسلم تقرير الأمين العام على نحو صائب بأن مكافحة الإرهاب تتطلب بذل جهود تتجاوز نطاق النهج التي تركز على الأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في نُهج شاملة للمجتمع بأسره تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون من أجل منع انتشار داعش وغيره من الجماعات الإرهابية ومكافحتها بشكل فعال.

السيدة جامبرت – غراي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما. وأشكر أيضا فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على عمله بشأن التقرير (S/2024/583).

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد التهديد الذي يشكله داعش والمنتسبون إليه. ورغم أن تنظيم داعش لم يتمكن من العودة إلى الظهور إقليميا، فإنه يواصل نشر أيديولوجيته الهدامة على الصعيد العالمي. وتمثل فروعه تهديدا شديدا للمجتمعات المعرضة للخطر، بينما ترمي دعايته إلى استغلال الأحداث العالمية لإثارة العنف الإرهابي في جميع أنحاء العالم. والخطر المتزايد الناجم عن استمرار تنظيم داعش في التركيز على أفريقيا، بما في ذلك الهجمات التي تشنها ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية الساحل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يهدد الاستقرار الإقليمي. وكما جاء في تقرير الأمين العام، تتسبب أنشطة هذا التنظيم في المنطقة في انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، لا سيما الفتيات. والقرار الذي اتخذه

مجلس الأمن مؤخرا بإضافة العنف الجنسي والجنساني كمعيار للإدراج في قوائم الجزاءات عملا بالقرار 1267 (1999) يوجه رسالة قوية مفادها أن مرتكبي هذه الجرائم ينبغي ألا يفلتوا من العقاب.

إن وضع مبادرات تقودها أفريقيا، مثل عملية أبوجا، استجابة حاسمة. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور محوري في هذه الجهود بالعمل على نحو وثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبدعم من كيانات الأمم المتحدة. وكان إعلان مالابو بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا من أجل اتباع نُهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره في التصدي للإرهاب خطوة إيجابية إلى الأمام، ونحن على استعداد لدعم وضع خطط عمل وطنية. ومن الأهمية بمكان أن تعمل هذه النهج الجماعية على التصدي للدوافع الكامنة وراء الإرهاب، بما في ذلك الحد من الفساد وتحسين الحوكمة وضمان احترام سيادة القانون.

يتزايد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان. وقد وشهدنا في الأشهر الأخيرة هجمات بغيضة شنتها الجماعة على المدنيين في أفغانستان وباكستان وإيران وروسيا وتركيا. ويؤكد ذلك على ضرورة أن نتصدى لتنظيم داعش – خراسان بشكل جماعي كمجتمع دولي وأن نتبع نهجا مبتكرا لفهم كيفية عمله وأن نعمل على القضاء على تجفيف موارده والتصدي لدعايته. وفي إطار هذا الجهد، أطلقت المملكة المتحدة في أيار/مايو 2023 الفريق الدبلوماسي المعني بتنظيم داعش – خراسان للتركيز على هذا التهديد المتزايد مع الشركاء الإقليميين. واجتمع الفريق مؤخرا في الدوحة الشهر الماضي لتبادل الخبرات وتعجيل العمل على مكافحة تمويل تنظيم داعش – خراسان وسفر عناصره ودعايته.

إن الهجمات على القواعد العسكرية في العراق تزيد من التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مما يديم حالة عدم الاستقرار ويهدد قدرة العراق والائتلاف على مواجهة تنظيم داعش بشكل جماعي. ويجب أن تكون التهدئة أولوية جماعية، وندعو إلى مواصلة العمل مع الشركاء لإزالة هذا التهديد.

وبينما نخلد الذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية التي اركبها داعش ضد الأيزيديين، لا يمكننا أن نفقد التركيز في مكافحة هذا التنظيم الذي ينتشر في ساحات جديدة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما. كما أشكر فريق الرصد على عمله بشأن التقارير.

يظل يساور اليابان قلق بالغ إزاء حقيقة أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. فالتقارير تفيد بأن تنظيم داعش – خراسان مسؤول عن سلسلة من الهجمات البارزة، ولا يُنظر إليه الآن على أنه خطر محتمل بل خطر واضح يتهدد العالم بأسره. كما يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والجماعات التابعة لهما يستغلون التقنيات الجديدة والناشئة. والاستخدام المتزايد للعملات الرقمية المُعززة لإخفاء الهوية، والمعروفة أيضًا باسم عملات الخصوصية، أمر مثير للقلق. ويمكن أن يشكل استغلال الطباعة ثلاثية الأبعاد لتصنيع الأسلحة والأنظمة الجوية غير المأهولة ثغرة خطيرة في حظر الأسلحة.

وأثني على قيادتكم، السيد الرئيس، في رفع مستوى الوعي حول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل اليوم. ولا تزال المنطقة للأسف أحد المراكز الرئيسية للإرهاب والتطرف العنيف. وعدد حوادث الإرهاب والوفيات الناجمة عنه في تزايد ملحوظ، وفقًا للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب علينا أن نعالج الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف بنهج طويل الأمد وشامل. فالنهج الذي يركز على الأمن وحده غير كافٍ لمواجهة التهديد الذي لم ينهض بمعزل. فالإرهابيون والمتطرفون العنيفون يستغلون الهشاشة المجتمعية الناجمة عن التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة، مثل عدم الاستقرار السياسي والفقر والآثار المدمرة لتغير المناخ. لذلك، تكرر اليابان

التأكيد على أهمية اعتماد نهج شامل، باستخدام منظور الأمن الإنساني وتعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ثانيًا، يجب أن يكون الناس محور جميع الجهود، لا سيما أولئك الأكثر تضرراً من الشدائد، مثل النساء والشباب والأقليات. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. ويمكن أن يؤدي إهمال الاعتبارات الجنسانية إلى إضعاف جهود مكافحة الإرهاب وربما يؤدي إلى تفاقم الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف العنيف. ولذلك، من الأهمية بمكان التصدي للعنف الجنسي والجنساني الذي يستخدمه الإرهابيون لأغراض استراتيجية. وفي ذلك الصدد، تعتقد اليابان أن اعتماد القرار 2734 (2024) كان معلما هاما. ونشير كذلك إلى أن نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1267 (1999) أداة عملية تحت تصرف المجلس، ومن مسؤوليتنا أن نستخدمه بفعالية.

ثالثًا، إن المنظور العابر للحدود الوطنية أمر ضروري، حيث أن العديد من التحديات – بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ – لا تعرف حدودًا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدمج الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، تهنئ اليابان على النجاح في عقد الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب في أبوجا في نيسان/أبريل من هذا العام.

في الختام، أود أن أقول شيئًا آخر. يتعين علينا ألا ننسى العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش ضد الطائفة الإيزيدية قبل 10 سنوات. فيجب محاسبة مرتكبي تلك الأفعال. ويجب ألا نسمح بحدوث نفس المأساة في أي مكان وفي أي منطقة في العالم.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما المفيدتين اليوم.

يساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء التهديد المستمر للإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في غرب أفريقيا، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح منطقة الساحل بؤرة الإرهاب في العالم. وأود أن أوضح ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، ينبغي بذل الجهود لبناء قدرات الدول في منطقة الساحل لتعزيز استقرار الحدود. فكما هو موضح في استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود لعام 2020، يمكن للإرهابيين استغلال انعدام الإدارة في المناطق الحدودية، الأمر الذي يفاقم المشاكل الأمنية المختلفة ما بعد تلك الحدود. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المشروع لبناء القدرات مبادرة مكافحة الإرهاب في مجال السفر والنقل في إطار نداء الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، التي أسهمت فيها جمهورية كوريا مالياً هذا العام. ويهدف ذلك البرنامج إلى تعزيز القدرات على تحديد ومنع حركة الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود. ونتطلع إلى رؤية نتائج إيجابية من هذه المبادرة الحيوية.

ثانياً، ينبغي لجميع الدول المعنية في المنطقة تعزيز تعاونها وتنسيقها لمكافحة الإرهاب، نظراً لوجود عناصر تابعة لتنظيم داعش في المنطقة وفي أعقاب عمليات إعادة الاصطفاف الإقليمية الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، أدى حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وانسحاب مالي وبوركينا فاسو والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى غياب استجابات إقليمية منسقة، ما زاد من خطر استمرار تمدد الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي ذلك السياق، ندعم بقوة المبادرات التي تقودها أفريقيا لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرة أكرا التي تركز على التعاون الإقليمي والعمل الجماعي. كما ندعم بقوة الجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة مكافحة الإرهاب لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

ثالثًا، نناشد المجتمع الدولي تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك النساء والشباب، في تصميم استراتيجيات خصيصًا لمنع التطرف العنيف استنادًا إلى الحقائق والاحتياجات الفريدة على الأرض. فعلى سبيل المثال، في موريتانيا، دُرِّبت داعيات دينيات وقيادات مجتمعية محلية معروفة باسم "المرشدات" على نطاق واسع، بدعم من الأمم المتحدة، واضطلعن بدور نشط في منع التطرف العنيف داخل مجتمعاتهن المحلية. وقد ساعدتهن معرفتهن الواسعة بالإسلام وأدوارهن كرائدات مجتمع على تفكيك الخطاب المتطرف

للجماعات المتطرفة باستخدام الحجج الدينية. وعليه، فإننا نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، على الاهتمام بالدروس المستفادة وإشراك أصحاب المصلحة المحليين بنشاط في مبادرات منع التطرف العنيف.

وتُبين إحاطة اليوم أن الأسباب الكامنة وراء الإرهاب في المنطقة معقدة وتتطلب نهجاً كليا وشاملاً المجتمع بأسره في الاستجابة لها. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بدعم جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا، كما تم التأكيد على ذلك في الإعلان المشترك لمؤتمر قمة كوريا وأفريقيا 2024.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بكليهما وكذلك بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن على عملهم.

يظل الإرهاب يشكل تهديداً، في الوقت الحاضر، للسلم والأمن الدوليين. ويظل التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والقاعدة والمنظمات الإرهابية التابعة لها مستمراً بلا هوادة، وتتشابك الأنشطة الإرهابية مع النزاعات العرقية والمنازعات الإقليمية. منذ بداية هذا العام، وقعت هجمات إرهابية متكررة، من أوروبا وآسيا إلى أفريقيا، مؤدية إلى وقوع عدد كبير من الضحايا. وإذ تستمر الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في التصاعد، تظهر تداعياته باستمرار، مؤدية إلى تصاعد في جرائم الكراهية وزيادة خطر الهجمات الإرهابية في العديد من البلدان. هذه التطورات مقلقة ومزعجة للغاية.

وفي مواجهة المشهد المعقد والقاتم لمكافحة الإرهاب، يجب على المجتمع الدولي تعزيز التضامن وتكثيف التعاون والتصدي للتحديات معاً. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولاً، من الضروري بناء توافق دولي في الآراء وتحسين أوجه التآزر. فالوحدة والتعاون هما السلاح القوي الوحيد في مكافحة الإرهاب. ولا ينبغي أن تصبح مكافحة الإرهاب أداة للتنافس بين القوى الكبرى، أو ورقة مساومة في الجغرافيا السياسية أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويجب على جميع الدول التمسك بمفهوم الأمن المشترك، والتخلي عن التحيز الأيديولوجي، والقضاء على ازدواجية المعايير أو الانتقائية في جهود مكافحة الإرهاب، واحترام وحماية أمن كل دولة على حدة بشكل فعال. ويجب أن نلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ تأسيسي لنا، وأن نتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية ونمارسها، وأن نستفيد بشكل فعال من الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن ننفذ بشكل كامل قرارات المجلس والجمعية العامة بشأن مكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن نكافح معاً جميع المنظمات الإرهابية والأفراد المدرجين في قائمة المجلس.

وينبغي على الدول أن تكثف التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وأن تعمل بنشاط على تعزيز الآلية الجماعية لمكافحة الإرهاب وتكثيف جهود التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في مجالات الإنذار المبكر والتمويل والقيود المفروضة على السفر ومراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وفي غضون ذلك، ينبغي للدول أن تجري أيضا بحثا متعمقا وأن تعالج بصورة فعالة تأثير التكنولوجيات الناشئة على الكفاح الدولي ضد الإرهاب، وتعميق الحوار السياسي والتعاون العملي والتصدي المشترك للتهديدات والتحديات الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب.

ثانياً، من الضروري تحديد أولويات جهود مكافحة الإرهاب وتخصيص الموارد على النحو الأمثل. يسلط تقرير الأمين العام (S/2024/583) الضوء على أن هناك خطراً متزايداً من عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط، وهو ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متيقظاً للغاية بشأنه، لا سيما من أجل منع أفغانستان من أن تصبح مرة أخرى مركزاً للمنظمات الإرهابية. لطالما كانت أفريقيا في طليعة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب منذ فترة طويلة، حيث كان الوضع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي خطيراً على نحو خاص. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على أساس احتياجات مكافحة الإرهاب في البلدان المعنية، زيادة الموارد

المخصصة للمساعدة في تعزيز القدرات التشريعية والقضائية وقدرات إنفاذ القانون في البلدان المعنية وتعزيز قدراتها الشاملة في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف.

ثالثاً، من الضروري أن نتناول أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء. لقد ثبت مراراً وتكراراً أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بشكل كامل من خلال الوسائل العسكرية البحتة. ولا يمكننا القضاء على الأسباب الجذرية وتحقيق النصر في نهاية المطاف في مكافحة الإرهاب إلا من خلال نظرة شمولية تركز على المدى الطويل وعلى الأسباب الجذرية واتباع نهج متعدد الأوجه في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.

أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الناس في منطقة الساحل للانضمام إلى التنظيمات المتطرفة العنيفة هو الفقر والبطالة وعدم وجود طريقة بديلة لكسب العيش، وهو أمر شائع جداً في المناطق المعرضة للإرهاب في أفريقيا والعالم بشكل عام. وفي إطار مكافحة الإرهاب، ينبغي لبلدان المنطقة التركيز على القضاء على الفقر وتحسين التعليم والعمالة والاقتصاد، وينبغي لها أن تستكشف المزيد من سبل التنمية بما يتماشى مع ظروفها الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنمائية ودعم ومساعدة البلدان المعنية على حل مشاكل الديون والتمويل وتعزيز قدراتها على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ومن الضروري تعزيز التسوية السياسية للنزاعات الإقليمية والقضايا الساخنة، وتحسين الوضع الإنساني في مناطق النزاع، ومنع القوى الإرهابية من الاستفادة من الفوضى. في هذا الصدد، أود أن أتوجه بنداء خاص إلى المجتمع الدولي لبذل جهود متضافرة لتعزيز وقف إطلاق النار في غزة في أقرب وقت ممكن، ولتخفيف حدة التوتر في المنطقة بأسرع ما يمكن، وعدم ادخار أي جهد لمنع المزيد من التصعيد في النزاع والمواجهات، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة أكبر.

لطالما أولت الصين أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وشاركت بنشاط في هذا التعاون، ولطالما ساعدت البلدان النامية، والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص، في بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الوسائل الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة، دعمنا مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مشاريع التعاون بينهما في نيجيريا وموزامبيق والصومال وجيبوتي، مع مساعدتهما في التصدي للتطرف العنيف والإرهاب وتعزيز قدراتهما في مجال إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب. وفي مواجهة الوضع الجديد والتحديات الجديدة، ستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لدعم رؤية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة للأمن، بهدف تقديم مساهمات مستمرة للتصدي بفعالية لتهديد الإرهاب العالمي وخلق عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر فلاديمير فورونكوف ونتاليا غيرمان على إحاطتيهما عن أنشطة مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مساعدة الدول على مكافحة التهديد الإرهابي. ونقدر كثيراً عملهما في هذا المجال الحيوي، وسنواصل دعمنا الكامل له.

لقد اطلعنا على آخر تقرير للأمين العام (S/2024/583) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). إن المعلومات حول استمرار المستوى المرتفع للتهديد والتحديات المتطورة هي بمثابة جرس إنذار لنا وتذكير بأنه لا يمكن التصدي للإرهاب إلا من خلال جهودنا المشتركة. بيد أن من المؤسف أن بعض الدول، في ظل هذه الخلفية، تقوم بتسييس جدول أعمال مكافحة الإرهاب. إن الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بذريعة مكافحة الإرهاب قد باتت الآن السمة المميزة للدول الغربية التي لا تتورع حتى عن استخدام المنظمات الإرهابية الدولية لأهدافها الجيوسياسية الخاصة. فالإرهابيون المدجّنون يزعزعون استقرار الدول النامية. ومن المفترض أن يتحول الغرب، من أجل محاربتهم، إلى التكتيك المجرب والمختبر المتمثل في تدمير الدول لنهب مواردها الطبيعية والبشرية. وسنوضح هذه الفرضية ببعض الأمثلة الملموسة، وكلها مدعومة بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام.

ولنبدأ بالوضع في سورية، حيث يكثف تنظيم داعش نشاطه الإرهابي، وفي الوقت نفسه يزدهر الإرهابيون في المناطق التي استولى عليها الجيش الأمريكي واحتلها بشكل غير قانوني. تُستخدم القواعد العسكرية الأمريكية التي أنشأتها الولايات المتحدة في سورية من خلال عدوان الغرب على هذا البلد، من بين أنشطة أخرى، لضخ النفط السوري وتهريبه – أي لسرقة النفط السوري بشكل أساسي. وقد نشأ في تلك المناطق حيّ مغلق حقيقي للإرهابيين، حيث توجد معسكرات تضم أشخاصاً تابعين لداعش وأفراداً من عائلاتهم. والوضع هناك أزمة إنسانية وغذائية محضة.

فالكلمات الرنانة التي يطلقها الزملاء الغربيون الذين يحبون التشدق باحترام حقوق الإنسان عند اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب تُكذّب، كما هو الحال دائماً، أفعالهم الفعلية. ولا تزال معظم الدول الغربية، على الرغم من النداءات العديدة الواردة في تقارير الأمين العام، ترفض إعادة مواطنيها المحتجزين في المخيمات إلى أوطانهم. ومن الواضح أن دول الاتحاد الأوروبي قد فشلت في هذه المهمة ولم تفِ بالتزاماتها في إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى أوطانهم ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان الإرهابي؛ لقد حذرنا من قدراته المتنامية منذ فترة طويلة، في الوقت الذي كانت فيه قوات الناتو والولايات المتحدة لا تزال في أفغانستان. ومع ذلك، تم تجاهل هذه المعلومات عمداً وتم التقليل من أهمية نمو التنظيم وتأثيره. وقد قللت التقارير إلى حد كبير من عدد المقاتلين في الجناح الأفغاني لداعش، ومدى انتشار التنظيم وعلاقاته في المنطقة. نتيجة لذلك، لم يولِ المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لمكافحة هذا الكيان فاستمر في النمو دون رادع. لا يشكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان الآن تهديداً لأفغانستان والمنطقة المجاورة فحسب، بل لأوروبا أيضاً.

وبالمناسبة، نود أن نحذّر من محاولات نسب الهجوم الإرهابي الذي وقع في 22 آذار/مارس على قاعة بلدية كروكوس بالقرب من موسكو إلى تنظيم داعش وداعش – خراسان حصرياً قبل الانتهاء من التحقيق الرسمي. وإذا كان لدى أعضاء المجلس أدلة على ذلك، فإننا نحثهم على مشاركتها مع الهيئات الروسية المتخصصة المكلفة بالتحقيق. في بعض الأحيان، يكون لدينا انطباع بأن البعض يعرف عن هذا العمل الإرهابي أكثر من أولئك الذين يحققون فيه.

ولا يقل عن ذلك إثارة للقلق وضع النشاط الإرهابي في أفريقيا. يسلط تقرير الأمين العام الضوء على أن أفريقيا لا تزال محور أنشطة الجماعات الإرهابية. وفي تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملا بالقرار 2734 (2024) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات (انظر S/2024/556)، الذي يرد كمرفق لتقرير الأمين العام، ترد تفاصيل عن دمج الإرهابيين لأنشطتهم في المنطقة. ويشير التقرير إلى أن الاستيلاء المستمر على الأراضي من قبل كل من الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين المدرجة في القائمة في منطقة الساحل لا يزال يحصد العديد من الضحايا ويؤثر على الأمن والاستقرار الإقليميين.

ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن اعتزام جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التوصل إلى اتفاقات عدم اعتداء مع تنظيم "الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية" بغية تركيز جهودها حصرا على القوات المسلحة المالية والقوات المساعدة لها التي تدعم تلك القوات في مكافحة الإرهاب في شمال البلد. ولم يعد هناك أي شك في وجود تعاون بين تلك المجموعات. فهي تتشارك في منطقة عملياتها. ومما يدل أيضا على التنسيق الوثيق بين هذه الجماعات أن أحد كوادر الحركة العربية الأزوادية التي اندمجت في "الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية" قد نُقل، إلى جانب عشرات المقاتلين، إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وترد إشارة أيضا إلى هذه الحقيقة في أحدث تقرير لفريق الرصد.

ومما يفاقم الحالة ويزيد من التهديدات القائمة عدم استعداد البلدان المعنية مطلقا لأن تحاول على الأقل إخفاء دعمها للمنظمات الإرهابية

الدولية. وقد قدمت دول المنطقة مراراً وتكراراً معلومات عن قيام فرنسا بتمويل وتدريب مقاتلي تلك الجماعات بشكل منهجي. وعلاوة على ذلك، زُودت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بمعلومات استخباراتية وأسلحة وذخائر.

وهناك حالات فاضحة لدول معينة تفاخرت علنا بدعمها للمنظمات الإرهابية الدولية في أفريقيا. وتجدر الإشارة هنا إلى التصريح الواضح للمتحدث باسم المديرية الرئيسية للاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع الأوكرانية، السيد يوسف وسفير أوكرانيا لدى السنغال، السيد بيفوفاروف، بأن بلديهما قدمت الدعم لمن هاجموا القوات المسلحة المالية على الحدود مع الجزائر في منطقة تينزاواتين يومي 25 و 27 تموز/يوليه. وأود أن أشدد على أن الهجوم نفذته عدة مجموعات، من بينها مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة. وسارعت دول منطقة الساحل إلى الرد. وصدر بيان حكومة مالي بشأن ذلك الأمر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن بتاريخ 5 آب/أغسطس. وأعقب ذلك بيانات رسمية صادرة عن وزارة خارجية بوركينا فاسو وممثل النيجر. وقد أدانت الدول الأفريقية بشدة دعم أوكرانيا للإرهاب الدولي في القارة وتدخلها السافر في شؤونها الداخلية مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونتيجة لذلك، من المعروف أن مالي والنيجر قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية مع أوكرانيا.

بل أن الصحافة الغربية نشرت مواد تؤكد أن الجماعات الإرهابية العاملة في مالي تلقت تدريبا على تشغيل الطائرات المسيرة والتعامل مع المتفجرات بتوجيه من الأجهزة الخاصة الأوكرانية، سواء على أراضي أوكرانيا أو على أراضي مالي في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون.

إننا نعرف بشكل مباشر الجوهر الإرهابي لنظام كييف. وقد قدم الوفد الروسي في العديد من المناسبات معلومات وقائعية محددة عن الوجه الحقيقي لنظام كييف الذي يعتز به الغرب. فلم يتردد ذلك النظام، الذي يتصرف بإيعاز من أسياده في منظمة حلف شمال الأطلسي وتحت إشرافهم وبالتعاون الوثيق معهم، في استخدام أساليب إرهابية صارخة. وبعد الهجوم الإرهابي الذي شنه المقاتلون الأوكرانيون على منطقة كورسك، والذي نُفذ بأسلحة زودهم بها الغرب، يمكننا الآن أن نرى الوجه الحقيقي لأوكرانيا. وهناك أدلة وافرة على شبكة الإنترنت على إطلاق القوميين للنار عمداً على المدنيين العزل وتدميرهم لأهداف مدنية. إنهم يتصرفون تماما كما فعل أسلافهم الألمان النازيون قبل 80 عامًا، والذين يقدسونهم الآن، وسيذوقون في النهاية من نفس الكأس. وبدلا من انتقاد أعمالهم الإرهابية، فإن الرعاة الغربيون لطغمة زيلينسكي يبررون أساسا هذه الأعمال. وهذا بالفعل اندماج للإرهابيين.

وقد أكد ممثلو الدول الأفريقية ووكالات إنفاذ القانون الأوروبية، مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، المعلومات التي قدمناها عن وصول الأسلحة التي تزود البلدان الغربية أوكرانيا بها إلى أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية في مناطق مختلفة من العالم. ونحث الخبراء المتخصصين في الأمم المتحدة على عدم تجاهل هذه البيانات الآن، بل دراستها بعناية وتقييم دور الأجهزة الخاصة الغربية وحواريها الأوكرانيين في المساعدة والتحريض على هذه الهجمات الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن نظام الجزاءات الحالي المنصوص عليها في القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) ينص على فرض جزاءات على أي أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات مرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة. ومن أجل مكافحة الإرهاب، نعتقد أنه من المهم استخدام تلك الآلية الراسخة لتقديم أولئك الذين يساعدون الإرهابيين بنشاط وأولئك الذين لا يخفون تلك الصلات بل يروجون لها بنشاط إلى العدالة. وإلا، فإن جميع العبارات الرنانة والخطابات المنمقة حول ضرورة مكافحة الإرهاب الدولي ستبدو جوفاء.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية نتاليا غيرمان على إحاطتيهما.

لا يزال الإرهاب أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ويستمر ذلك التهديد في التطور وفي استغلال مواطن الضعف الناتجة عن النزاعات والأزمات السياسية والإنسانية وتغير المناخ.

وقد وصل التهديد الإرهابي إلى مستوى ينذر بالخطر في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فلا يزال تنظيم القاعدة قويا هناك بشكل خاص من خلال جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة له، وكذلك تنظيم داعش الذي يكثف عملياته ويواصل توسيع شبكاته. وتهدد أنشطة تلك الجماعات سلامة المدنيين وتزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتعرّض آفاق التنمية للخطر.

ولا أنسى المناطق الأخرى من العالم، حيث لا يزال التهديد الإرهابي مرتفعاً، ولا سيما في وسط آسيا، حيث يمثل نمو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان تحدياً أمنياً كبيراً.

كما تواصل الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لزيادة تأثير هجماتها ونشر الدعاية القائمة على المعلومات المضللة ولأغراض التجنيد.

إن السبيل الوحيد للتصدي لآفة الإرهاب بشكل فعال ودائم هو اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات منسقة على الصعيد العالمي.

وربما يكون استخدام القوة ضرورياً لمواجهة الجماعات الإرهابية. وتشيد فرنسا، التي لا يزال جنودها يقاتلون لمكافحة الإرهاب، بعمل الجنود الأفارقة المشاركين في مبادرات إقليمية لمكافحة الإرهاب في القارة. وتواصل فرنسا والاتحاد الأوروبي دعم هذه الجهود، لا سيما من خلال دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشأتها دول حوض بحيرة تشاد لمكافحة توسع أنشطة جماعة بوكو حرام، والآن تنظيم داعش. ولكن الحلول العسكرية وحدها لن تكون كافية. ويجب أن نتبع في جهودنا لمكافحة الإرهاب نهجا كليا يعالج جميع أسباب هذا التهديد. ويجب أن يكون صون الحقوق والحريات الأساسية والنهوض بهياكل الحوكمة وسيادة القانون وتعزيز صمود المجتمعات الأكثر ضعفا ومكافحة المعلومات المضللة وانتشار المحتوى المتطرف في صميم ذلك النهج.

ويجب أن نبني شراكات قائمة على الحوار، تهدف إلى تلبية الاحتياجات المعرب عنها للدول والسكان المتضررين من الإرهاب. ولتحقيق هذه الغاية، أنشأت كوت ديفوار وفرنسا الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب التي تهدف إلى تعزيز قدرات بلدان المنطقة، ليس على صعيد العمليات فحسب، ولكن أيضا في مجال تحليل التهديدات والملاحقة القضائية.

وتتعارض الحلول الأمنية المزعومة التي تقترحها بعض الشركات العسكرية الخاصة مع هذا النهج المتكامل الذي يحترم الشركاء والسكان على حد سواء. كما أن ممارساتها تفاقم عدم الاستقرار وتغذي الإرهاب من خلال انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، لا يمكنني الرد على بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة من قبل الاتحاد الروسي. غير أنني سأكتفي بالإشارة إلى أن بعض الحلول التي اقترحها الاتحاد الروسي من غير المحتمل أن تحسن حماية المدنيين في منطقة الساحل. أما بالنسبة للاتهامات المتعلقة بأوكرانيا، فإنها خارجة تماما عن سياق الموضوع الذي اقترحته الرئاسة لمناقشة اليوم. وقد سبق أن أتيحت لنا فرص عديدة وسيتاح لنا المزيد منها، خلال الجلسات بشأن العدوان غير القانوني الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، لدحض الملاحظات التي أدلى بها زميلي الروسي.

أخيراً، تؤكد فرنسا مجدداً دعمها للأمم المتحدة التي تقدم مساهمة أساسية في مكافحة الإرهاب. ونعتزم مواصلة دعم أنشطة التدريب وبناء القدرات التي يقوم بها مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، لصالح بلدان غرب أفريقيا.

وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبه، بما في ذلك تجفيف مصادر تمويله. ونرحب باتخاذ القرار 2734 (2024) مؤخراً، والذي جدد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والذي يتيح الآن إمكانية أخذ العنف الجنسي والجنساني في الاعتبار في طلبات الإدراج في قائمة الجزاءات.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على ما قدماه من معلومات بآخر المستجدات وأنوه بجهودهما في إعداد التقرير الذي يجري النظر فيه اليوم (S/2024/583).

لا يزال الإرهاب يهدد السلام والأمن العالميين ويؤثر سلباً على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدول. وتدين غيانا الإرهاب بجميع أشكاله وتؤكد على ضرورة محاسبة جميع مرتكبيه.

ومما يؤسف له أن الإرهاب يزداد. ووفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، ارتفعت الوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة 22% في عام 2023، لتصل إلى 352 8 حالة وفاة – وهو أعلى مستوى منذ عام 2017. كما ارتفع متوسط عدد الوفيات في كل هجوم إرهابي، مما يشير إلى أن الهجمات أصبحت أكثر فتكاً.

وتشمل العوامل التي تساهم في هذا التهديد المتزايد البطالة، وعدم تحقيق التوقعات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والأيديولوجيات المتطرفة، وعدم المساواة والتهميش وضعف الحوكمة. وتتفاقم هذه العوامل بسبب التحديات المتعلقة بتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي في العديد من المناطق. وخلاصة القول، هناك صلة وثيقة بين التخلف والإرهاب مما يعزز الاقتناع بأنه لا سلام بدون تنمية مستدامة ولا تنمية مستدامة بدون سلام.

ويساور غيانا القلق بشكل خاص إزاء تزايد تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب وتغذية نزعة التطرف لديهم وإيذائهم وتزايد مشاركة الأطفال في الأنشطة الإرهابية. وفي تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلحة لعام 2024 (S/2024/384)، لوحظ أن أكبر عدد من الانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة يتعلق بالتجنيد والاستخدام والاختطاف – وهي انتهاكات أساسية لأنشطة الجماعات الإرهابية التي تستخدم الأطفال في عملياتها. وفي الواقع، يؤكد التقرير أنه تم احتجاز أطفال لارتباطهم الفعلي أو المزعوم بجماعات مسلحة، بما في ذلك تلك التي صنفتها الأمم المتحدة كجماعات إرهابية.

وما فتئت غيانا تشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يشكله تنظيم داعش لأفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء ارتفاع عدد النازحين داخلياً، والهجمات المعقدة ضد قوات الأمن، وحوادث التحرش والابتزاز، فضلاً عن عدد الفظائع الجماعية المرتكبة ضد المدنيين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إن التأثير الكبير لأنشطة تنظيم داعش على الأطفال في وسط منطقة الساحل يبعث على القلق. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن جماعة ولاية غرب أفريقيا الإرهابية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تقوم باختطاف الأطفال وتجنيدهم وانتهاكهم جنسياً. وتدين غيانا هذه الأعمال بأشد العبارات وتدعو إلى محاسبة جميع الجناة. إن الأطفال من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لحمايتهم. كما يجب أن يتوقف التدهور العام في حماية المدنيين والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

وتشاطر غيانا الأمين العام قلقه إزاء الخطر الذي يشكله التوسع المستمر للجماعات الإرهابية على زيادة عدم الاستقرار في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. لذلك نرحب بإطلاق عملية أبوجا في نيسان/أبريل لتنسيق وحشد الموارد لمكافحة الإرهاب في المنطقة الأفريقية. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي هذه العملية بشكل كامل.

وننوه أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها في مواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش من خلال تعزيز القدرات في مجال إدارة الحدود والأمن وتعزيز التعاون بين الشركاء الدوليين والدول الأفريقية الأعضاء، من بين مجالات أخرى.

ولمواجهة تهديد الإرهاب بفعالية، بما في ذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يجب أن نستهدف أسبابه الجذرية. لذلك يجب أن تكون التدابير الوقائية موجهة نحو معالجة الفقر الهيكلي وعدم المساواة والتفاوتات الاقتصادية ونقص التعليم وغيرها. ويجب علينا أيضًا دراسة حالات التغيير غير الدستوري في الحكومات لأن ذلك يؤثر على استقرار المنطقة ومدى قوة ديمقراطيتها. كما يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم مبادرات مكافحة الإرهاب التي تتخذها الهيئات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب أن تكون هناك استراتيجيات مدروسة للتعاون النشط والمستمر بين أصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمعات المحلية لمكافحة الإرهاب. ومشاركة الشباب في هذه الجهود أمر محوري.

كما أن التعاون الإقليمي والدولي أساسي لفعالية هذه التدابير الوقائية، بما في ذلك في مجالات بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون والقضاء، وتعزيز أمن الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعطيل تمويل الإرهاب.

ونظراً لأن الشباب هم الأكثر تأثراً بالأنشطة الإرهابية بشكل غير متناسب، فإن زيادة تمثيلهم في عمليات صنع القرار بشأن قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب يجب أن تكون في صميم التدابير الوقائية. ويجب إعطاء الأولوية للاستثمار في تعليم الشباب وتمكينهم. كما يجب أن تتاح لهم فرص كافية للعمل المجدي من أجل الحيلولة دون أن يصبحوا أهدافاً للتجنيد على يد الجماعات الإرهابية.

تشدد غيانا على التزام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات المناسبة لمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية والامتناع عن تقديم الدعم للكيانات أو الأشخاص الضالعين في مثل هذه الأعمال.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام غيانا بالعمل مع المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي يشكلها الإرهاب بطريقة تتفق مع القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما المفيدتين. كما نشكر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

تتضمن التقارير حول التهديد الذي يشكله تنظيم داعش باستمرار ملاحظة مفادها أنه على الرغم من جهود مكافحة الإرهاب المستمرة والناجحة نسبياً، إلا أن الجماعات الإرهابية تظهر قدرة على التكيف والمرونة. وتشعر سلوفينيا بالقلق إزاء ما ورد في التقرير عن الاتجاهات المتعلقة باستخدام واستغلال وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الطائرات بدون طيار، والتمويل من خلال العملات الرقمية المشفرة ونشر الروايات الإرهابية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي.

وتميل الاستجابات إلى التأخر. لذلك من الأهمية بمكان أن تحذو الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك التدابير التي يعتمدها المجلس، نفس الحذو وأن تصبح أكثر مرونة. تحتاج الدول إلى بناء هيكل قوي لمكافحة الإرهاب وقدرة أكبر على مكافحة الإرهاب على هذه الجبهات الجديدة. ويجب أن تكون جميع الجهود شاملة وجامعة وتعاونية لكي تكون فعالة.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتوضيح الوارد في القرار 2734 (2024)، بشأن نظام الجزاءات المفروضة على داعش والقاعدة، بأن العنف الجنسي والعنف الجنساني يشكلان شكلاً من أشكال الإرهاب، وبالتالي فإنهما جزء من معايير الإدراج في القائمة عندما ترتكبهما هذه الجماعات.

وتشاطر سلوفينيا القلق إزاء الأثر غير المتناسب للتهديد الإرهابي في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وترحب بتركيز مناقشة اليوم على المنطقة. ومع التركيز السائد على العمليات القتالية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، نود أن نؤكد على الدور المحوري لمعالجة دوافع الإرهاب.

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وآثار تغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية، فضلاً عن التوترات داخل المجتمعات المحلية وبين المجتمعات المحلية، كلها عوامل تدفع إلى التطرف الذي يستغله الإرهابيون للتجنيد ونشرخطابهم. ويجب معالجة هذه الدوافع من خلال جهود شاملة وجامعة وقائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني، بالشراكة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. إن الطريقة الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب هي من الألف إلى الياء، بدءاً من بناء مؤسسات قوية وديمقراطية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

قالت سفيرة الأمم المتحدة للسلام ملالا يوسفزاي: "بالبنادق يمكنك قتل الإرهابيين، وبالتعليم يمكنك قتل الإرهاب". لا يمكّن التعليم من التفكير النقدي فحسب، بل يتيح أيضًا الفرص، والتي يعد نقصها أحد الدوافع الرئيسية للبحث عن بدائل، خاصة بالنسبة للأطفال والشباب.

إن الدعم والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي ضروريان في هذه المساعي، لأن الإرهاب لا يلتزم بالحدود الوطنية ولا يتقيد

بها. وفي هذا السياق، نرحب بإطلاق عملية أبوجا التي نثق بأنها ستؤدي إلى زيادة التعاون. وتدعو سلوفينيا إلى التنسيق الفعال لمبادرات مكافحة الإرهاب القائمة في المنطقة والحيلولة دون تجزئة تلك الجهود على المستوى المحلي.

وننوه بالخفض التدريجي لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبجهوده لتصنيف وتنظيم الأدلة التي تم جمعها قبل تسليمها إلى السلطات العراقية. غير أننا نرى أن انتهاء ولاية فريق التحقيق لا يعني أن الهدف المرجو منه، وهو المساعدة في ضمان مساءلة أعضاء تنظيم داعش، قد تحقق على نحو كامل.

وقد أولي الكثير من الاهتمام لآليات المساءلة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، وبسبب انتقال نشاط تنظيم داعش إلى أفريقيا، ولا سيما إلى غرب أفريقيا والساحل، يلزم إيلاء المزيد من التركيز لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة في المنطقة. ينبغي تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة، بغض النظر عن هويتهم أو مكانهم.

وتمثل المساءلة أيضاً جزءا أساسيا من جهود مكافحة الإرهاب. فالغرض منها لا يقتصر على الوفاء بمطالب الدول وإشعار الجناة بعدم مقبولية أفعالهم فحسب، بل وأيضا، في الأساس، أن يرى ضحايا الإرهاب الذين عانوا من صدمات لا يمكن تصورها أن صوتهم مسموع، على أمل أن يمنحهم ذلك قدرا من العزاء.

السيد حميان (الجزائر): في البداية، أود أن أعرب عن شكري لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة.

إن اجتماعنا اليوم يكتسي أهمية قصوى، فكما ورد في تقرير السيد الأمين العام (S/2024/583)، لا يزال التهديد الذي يشكله الإرهاب للسلم والأمن الدوليين عاليا. وإضافة إلى ذلك، تواصل الجماعات الإرهابية إظهار المرونة والقدرة على التكيف على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الآفة.

وإذ لا تزال أفريقيا القارة الأكثر عرضة للعمليات الإرهابية، فإننا نشهد توسعًا في هذا التهديد، سواء من حيث الحجم أو من حيث النطاق الجغرافي في العديد من الأماكن الأفريقية. وتعتبر منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من بين أكثر المناطق تضررا في القارة.

فلا تزال الجماعات الإرهابية تستغل الظروف الناجمة عن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكذا النزاعات العالقة، والتي تشكل أرضاً خصبة لتجنيد عناصر جديدة من قبل هذه الجماعات.

وما فتئت العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود تزداد ارتباطا، حيث تواصل المجموعات الإرهابية استغلال عائدات التهريب والاتجار بالمخدرات والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. كما مكّنت الهيكلة اللامركزية لقيادة الجماعات الإرهابية من توسيع أنشطتها والسيطرة على فضاءات جغرافية واسعة.

وإذ يستدعي دور الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد كل التقدير، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. حيث يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور مركزي في التصدي لهذه الآفة. فهو يمتلك القدرات اللازمة لتعزيز التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك من خلال لجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الأفريقية وكذا مركز الاتحاد الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تلعب المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة دورا رئيسيا في منع ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب والجريمة السيبرانية. ولذلك، لا بد من تمكين الاتحاد الأفريقي من قيادة عملياته في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال توفير تمويل مستدام ومرتقب وكافٍ.

لقد أكد السيد الرئيس عبد المجيد تبون، بصفته منسق الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التزام الجزائر الدؤوب بتعزيز العمل الأفريقي المشترك في مكافحة هذه الآفة. وتحقيقا لهذه الغاية، أوصى السيد الرئيس باتخاذ تدابير هدفها زيادة تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، ونذكر منها: وضع خطة عمل قارية جديدة لمكافحة الإرهاب، تحل محل خطة عام 2003؛ تفعيل الصندوق الاستئماني الأفريقي لمكافحة الإرهاب؛ وضع قائمة

أفريقية بالأفراد والجماعات المتورطة في الإرهاب؛ وتفعيل مذكرة التوقيف الأفريقية.

وإذ أشير إلى دور الجزائر كرئيس للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الإجراءات التي تكتسي أولوية عاجلة.

الحد من البيروقراطية المؤسساتية للتكيف بسرعة مع التهديد الإرهابي المتحور والمتحول باستمرار. فمن خلال إعطاء الأولوية للمرونة وسرعة التفاعل نضمن استجابة مناسبة في التوقيت وذات فعالية قصوى.

إن نظام عقوبات موجه وفعال من شأنه تعزيز الإطار العالمي لمكافحة الإرهاب وذلك بتعطيل سبل استمرار الجماعات الإرهابية.

تعزيز القدرات في مجال أمن الحدود في ضوء التحدي الذي تشكله هشاشة واتساع الحدود في منطقة الساحل والصحراء والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

تضييق نطاق مصادر تمويل الإرهاب، بما في ذلك الفدية وإيرادات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما الاتجار بالمخدرات.

منع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل من الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الطائرات بدون طيار واستخدامها.

منع ومكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة من قبل الجماعات الإرهابية، لا سيما في غرب أفريقيا.

تنمية القدرات الوطنية والإقليمية لمكافحة الاستخدامات الإجرامية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإرهاب السيبراني، لا سيما في منطقة الساحل.

معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والتخلف والبطالة والتطرف والتهميش.

تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون لتعزيز ثقة السكان المحليين في حكوماتهم من خلال نهج قائم على العدالة والحماية والإدماج والتعليم وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما.

ونرحب بالتركيز المستمر على ضرورة مواصلة تعزيز الجهود المشتركة في مكافحة خطر الإرهاب.

يبرز التقرير التاسع عشر للأمين العام (S/2024/583) مع القلق أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين لا يزال مرتفعاً، حيث يواصل التنظيم والجماعات المنتسبة إليه إظهار القدرة على الصمود والتكيف على الرغم من الجهود المتواصلة لمكافحة الإرهاب.

تشعر مالطة بالقلق من خطر عودة ظهور تنظيم داعش في الشرق الأوسط، ومن قدرة فرع خراسان التابع لتنظيم الدولة الإسلامية على تشكيل تهديدات خارج أفغانستان، وكذلك من استمرار تركيز أنشطة تنظيم داعش في أفريقيا. ولا يزال انتشار الإرهاب والتطرف العنيف في غرب أفريقيا والساحل يتطلب اهتمامنا الفوري.

إننا نعتقد أن أهدافنا الجماعية في التصدي لتهديد الإرهاب والحد من خطره يمكن تحقيقها من خلال جهود بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز قدرات السلطات الاستخباراتية والقضائية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات العسكرية.

ونشيد في هذا الصدد بالمبادرات الهامة للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، مثل بعثاته للتدريب العسكري في الصومال وموزامبيق؛ والدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لإنشاء وحدات مخصصة لمكافحة الإرهاب تابعة للدرك في منطقة الساحل؛ والدعم المقدم من مرفق السلام الأوروبي لجهود دول حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات عبر الإقليمية؛ والتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي للمرفق العالمي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة

القانون الذي يتخذ من مالطة مقراً له ومنبر مكافحة الإرهاب للتعاون في مجال حقوق الإنسان، الذي يوفر أنشطة بناء القدرات لعدد من البلدان الأفريقية.

كما تدعم مالطة الاستخدام الاستباقي للجزاءات المحددة الأهداف لمواجهة التهديد الذي يشكله تنظيما داعش والقاعدة، فضلاً عن الجماعات المنتسبة إليهما. وفي هذا الصدد، نرحب بالتجديد الأخير لنظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 1267 من خلال القرار 2734 (2024).

ويجب أن تكون النُهج التي تركز على الأمن في مكافحة الإرهاب مصحوبة بجهود قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني ولا تتعارض مع المبادئ الإنسانية أو الاضطلاع بالعمل الإنساني القائم على المبادئ. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أن تكفل امتثال قوانين وممارسات مكافحة الإرهاب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن يحاسَب الجناة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالإرهاب، ويجب عليها الاستمرار في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب.

كما يسلط التقرير الضوء على أن النساء والفتيات والفتيان يواجهون مخاطر جسيمة من العنف الجنساني من جانب الجماعات الإرهابية. وتشعر مالطة بقلق بالغ إزاء إشارات التقرير إلى الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الفتيات، ولا سيما من خلال الاختطاف والتجنيد والعنف الجنسي.

وتشعر مالطة بالقلق أيضاً لأن الوضع الذي يواجهه الآلاف من الأفراد، معظمهم من النساء والأطفال، في المخيمات والمرافق الأخرى في شمال شرق الجمهورية العربية السورية لا يزال مزرياً. ولا تزال المساعدة الإنسانية المستدامة أساسية.

إننا نكرر التأكيد على أهمية النهج الوقائية ضمن أطر السياسات الوطنية. إن المشاركة الهادفة مع المجموعات الشبابية والمنظمات التي تقودها النساء والمجتمع المدني تعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود وتمنع في الوقت نفسه تغذية نزعة التطرف. وفي هذا الصدد، فإن النهج الشامل للمجتمع بأسره الذي يعزز مهارات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة هو أداة قوية في منع التطرف العنيف ومكافحته. كما أن النهوض بمهارات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى جميع السكان يضمن نجاح العديد من الحملات الإعلامية الاستراتيجية العالمية والوطنية التي تهدف إلى الحد من آفة الإرهاب.

ختاماً، وبينما نقترب من اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، الذي يُحتفل به كل عام في 21 آب/أغسطس، فإننا نعترف بالدور المحوري لضحايا الإرهاب والناجين من الإرهاب باعتبارهم عوامل في تحقيق السلام، ونتذكر واجبنا في النهوض بحماية وتعزيز واحترام حقوق ضحايا الإرهاب.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما.

لا يزال الإرهاب يشكل خطراً على الاستقرار والأمن الدوليين. ويتجاوز تأثيره الحدود ويؤثر على المجتمعات المحلية دون تمييز، مما يؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتقويض سيادة القانون. وفي المناطق التي تسهم العوامل الكامنة فيها في عدم الاستقرار والنزاع، يوسع الإرهاب نطاق وجوده ونفوذه. والشباب هم الأكثر عرضة للتجنيد بشكل خاص، بينما تتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني.

ويشاطر وفد بلدي القلق إزاء التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه على السلام والأمن الدوليين. وتُظهر الهجمات التي وقعت في كرمان وموسكو أنه لا توجد منطقة محصنة ضد هذه الآفة. كما أن هناك خطراً متزايداً من أن تؤدي الاستقلالية العملياتية والمالية واللوجستية التي تتمتع بها الجماعات المنتسبة لداعش في غرب أفريقيا والساحل إلى خلق منطقة يتزايد فيها عدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، فإن الاتجاهات السائدة التي حددها تقرير الأمين العام (S/2024/583) تبعث على القلق وتدعو إلى التفكير والعمل في ثلاثة مجالات على الأقل.

أولاً، تستدعي الطبيعة اللامركزية والعابرة للحدود الوطنية التي يتسم بها تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له اتباع استراتيجية تركز على تعددية الأطراف وتبادل المعلومات والتعاون عبر الحدود. لذلك نرحب بانعقاد اجتماع أفريقي رفيع المستوى لمكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل في أبوجا. تناول الاجتماع التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات من أجل التصدي للتهديد المتزايد للإرهاب في أفريقيا، بالإضافة إلى عقد الدورة الثالثة لمنصة مراكش في حزيران/يونيه.

ثانياً، إننا نعلم أن الجماعات الإرهابية، من أجل تجنيد الأعضاء وتعزيز قدراتها، تلجأ بشكل متزايد إلى استخدام التكنولوجيات الناشئة والأدوات المالية الجديدة ومنظومات الطائرات المسيّرة. لذلك يجب على الأمم المتحدة، من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبدعم من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أن تعزز قدرات الدول على التصدي لهذه التحديات الجديدة، بما في ذلك الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثالثاً، لا يمكن إنكار عدم إمكانية القضاء على الإرهاب بالتدابير الأمنية وحدها، وأن هناك حاجة، بدلاً من ذلك، إلى استراتيجية شاملة من أجل القضاء على أسبابه الجذرية. لذلك يجب علينا تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وكسر الحلقة المفرغة التي يصبح فيها الفقر والإقصاء أرضاً خصبة للتطرف العنيف. وتشير تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الأمل في العثور على وظيفة هو العامل الرئيسي الذي يدفع الناس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

ختاماً، أعرب عن قلقي وأؤكد على ضرورة معالجة الوضع الإنساني للمشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش وعائلاتهم المحتجزين في مراكز في شمال شرقي سورية.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد موزامبيق برئاسة سيراليون على عقدها هذه الإحاطة بشأن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتهم بوجهات نظرهم حول هذا الموضوع.

إن انتشار الإرهاب على الصعيد العالمي مسألة تثير قلقاً بالغاً لأنها تهدد السلام والأمن الدوليين وتقوض الاستقرار والازدهار العالميين. إننا نمر بمنعطف محوري. والتقلبات والنزاعات في مناطق مثل الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا، بما في ذلك غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، توفر أرضاً خصبة للجماعات الإرهابية لتصعيد عملياتها.

إن استمرار وجود جماعات مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات دولية منسقة وشاملة لمكافحة الإرهاب. وتمثل قدرة تلك الجماعات الإرهابية على التسلل إلى النزاعات الجارية واستخدام التكنولوجيا الناشئة والاندماج مع الشبكات الإجرامية تحدياً متعدد الأوجه يتطلب استجابة متباينة وقوية.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية (انظر S/2024/589)، لا يمكن القضاء على الإرهاب بالتدابير الأمنية وحدها. ويجب أن تكون الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الإرهاب عبارة عن حزمة متعددة الأوجه من الاستجابات السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية لمعالجة الأسباب الجذرية لتغذية نزعة التطرف.

وتشدد موزامبيق على ضرورة اتباع نهج جماعي متكامل لمكافحة الإرهاب يدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان وإدماج الجنسين، على النحو المبين بحق في الخطة الجديدة للسلام. ولذلك، ندعو إلى التنفيذ السريع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات، وكذلك نتائج الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب الذي عُقد في نيسان/أبريل في أبوجا بنيجيريا.

ونشيد بجهود المنظمات الإقليمية، بما فيها جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى الاستفادة من القرار 2719 (2023) لتعزيز قدرات أفريقيا على الاستجابة. فهذه الأطر لا تزال أدوات بالغة الأهمية ضمن مجموعة الأدوات التي نستخدمها في إجراءاتنا الجماعية.

ورغم الإقرار بأن منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف يتطلبان استراتيجيات إقليمية ووطنية قوية وشاملة للجميع تدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، تظل موزامبيق ملتزمة بمكافحة الإرهاب باتباع نهج جماعي ومتكامل من خلال الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي. وفي هذا السياق، تلتزم موزامبيق بمكافحة الإرهاب بدعم من شركائها الثنائيين والإقليميين والدوليين. ونتقيد أيضا بالالتزامات التي حددتها الصكوك ذات الصلة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وعلى الصعيد الوطني، صدقت حكومة موزامبيق على القانون رقم 2023/14 الذي حدد الإطار القانوني والتدابير لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخذت سلسلة من الإجراءات الأمنية والقانونية والقضائية والإدارية. كما تنفذ موزامبيق برنامج التنمية من أجل الصمود والتكامل في المقاطعات الشمالية الذي يهدف إلى استعادة السلام وتعزيز التنمية المستدامة من خلال نهج متكامل ومتعدد التخصصات، يشمل حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والشباب والأمن الغذائي والقدرة على تحمل تغير المناخ والتنمية. وندرك أن مشاركة المجتمعات المحلية وتعاونها على نحو فعال يؤديان دورا حاسما في منع تغذية نزعة التطرف وتعزيز التماسك الاجتماعي، خاصة في المقاطعات الشمالية المتضررة من العنف المسلح منذ عام 2017.

في الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها بدعم الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن بإمكاننا، من خلال اتخاذ إجراءات متناسقة وموحدة، أن نكافح بفعالية انتشار الإرهاب المتوطن وأن نمهد الطريق لمستقبل أكثر أمنا وازدهارا لأفريقيا والعالم بأسره. فلنواصل الوقوف معا وتعزيز تعاوننا والتمسك بقيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والكرامة الإنسانية بإسكات البنادق في أفريقيا، وهي رؤيتنا المشتركة من أجل أفريقيا يسودها السلام.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة غيرمان على إحاطتيهما. وأود أن أعرب عن تقديرنا للشكل الجديد لتقرير الأمين العام (S/2024/583)، الذي نراه مؤاتيا لمناقشاتنا.

إن الهجمات التي تُرتكب في جميع أنحاء العالم تدل على أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ويشكل التوسع المستمر للجماعات الإرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عاملا مزعزعا للاستقرار في المنطقة بأسرها. كما أن علامات عودة تنظيم داعش في الشرق الأوسط والتهديد النابع من أفغانستان عن طريق تنظيم داعش – ولاية خراسان وجماعات أخرى، وكذلك الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب في الصومال، كل ذلك يشكل تطورات مثيرة للقلق تتطلب اهتمامنا المستمر.

يتخذ التهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب أشكالا إقليمية ومحلية عديدة. ولن يوفر اتباع نهج واحد إزاء جميع الحالات الحلول التي نسعى إليها. فلتحقيق نتائج دائمة، لا بد من بلورة فهم أفضل لكل سياق محدد واتخاذ إجراءات منسقة وشاملة للجميع والمراجعة المستمرة لجهودنا.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، ينبغي أن نولي الأولوية للوقاية. فلا يكفي مجرد الاعتماد على النُهج الأمنية البحتة حيث أنها يمكن أن تزيد الحالة سوءا. بل قد تنشأ مظالم جديدة تستغلها الجهات الفاعلة ذاتها التي نسعى إلى دحرها. وبالتالي، يجب أن تكون جهودنا شاملة ومتسقة، استنادا إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه هي العناصر الرئيسية التي أدرجتها سويسرا في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي جرى استكمالها مؤخرا، وفي خطة عملها لمكافحة تغذية النزعات المتطرفة والتطرف العنيف. ونشيد بإضافة العنف الجنسي والجنساني إلى معايير الإدراج في نظام الجزاءات المفروض عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015).

ثانيا، يجب أن تكون جميع جهودنا فعالة ومحددة الأهداف وقابلة للقياس. ونرحب باقتراح الرئيس دراسة الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل أعمق. وينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن تكثف عملها

مع دول المنطقة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تسهم في تحسين فهم التطورات الأخيرة وضمان مواءمة الدعم المقدم من المجتمع الدولي بشكل وثيق مع الاحتياجات في الميدان. وعلاوة على ذلك، يجب أن نكفل قدرتنا على قياس مدى نجاح مساعي الأمم المتحدة لإعادة تقويم الجهود وتكييفها مع الاحتياجات لتحقيق أفضل النتائج الممكنة. وفي هذا الصدد، يجب أن نعطي الأولوية لتنفيذ الفقرة 96 من منطوق الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أي وضع إطار قائم على النتائج. وسيؤدي ذلك إلى تحسين الفعالية والكفاءة في تنفيذ الاستراتيجية.

ومن الضروري أن نعمل باستمرار على تحسين فهمنا للعوامل المختلفة التي تؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب، بما في ذلك أحدث الملاحظات بشأن آثار تغير المناخ والابتكار التكنولوجي. ويتطلب ذلك تعاونا قويا مع الدول المعنية، ولكن يتطلب أيضا شراكات مستدامة مع الأطراف المعنية مثل المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية المتأثرة والمعنية مباشرة والقطاع الخاص. وقد أقمنا شبكات قوية خلال العقود القليلة الماضية. فلنواصل تطويرها واستخدامها لنحسن اليوم فهمنا لتحديات الغد من أجل التغلب عليها بنجاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والأمينة العامة المساعدة السيدة نتاليا غيرمان، على أفكارهما القيمة بشأن التهديدات المتغيرة التي يشكلها تنظيم داعش وما يرتبط به من أفراد وجماعات. ونعرب عن تقديرنا للعمل المهم الذي تقوم به كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في التصدي لهذه التهديدات والهجمات وأثرها والظروف الأساسية التي تؤدي إلى ترسخها وانتشارها. وأشكر أيضا أعضاء المجلس على تركيزهم الإضافي على منطقة الساحل وغرب أفريقيا والدعوة إلى تقديم دعم عاجل لبلدان المنطقة.

ترحب سيراليون بالتقرير التاسع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين (S/2024/583) وتشير إلى التزام المجلس باتخاذه القرارات 1373 (2001) و 1377 (2001) و 2253 (2015) التي تؤكد أن اتباع نهج مستدام وشامل بمشاركة الدول والمنظمات وتعاونها بشكل فعال أمر ضروري لمكافحة آفة الإرهاب الدولي.

بينما لا تزال نظم الجزاءات أداة فعالة لمكافحة الإرهاب، تشير سيراليون كذلك إلى أن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، تؤدي جميعها أدوارا تكميلية بالغة الأهمية. وتكرر سيراليون تأكيد دعمها للتسريع بإبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. وندعو إلى تجديد الالتزام والتفكير الإبداعي للمضي قدما بعمل الفريق العامل والوفاء بولايتنا الجماعية المتمثلة في مواصلة تطوير الإطار القانوني للاتفاقية.

تنتشر المنظمات الإرهابية في بيئات يتفشى فيها الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة وإهمال حقوق الإنسان. وتتعمد هذه الجماعات استقطاب الأشخاص الساخطين والمهمشين والبائسين واستغلالهم بوصفهم تربة خصبة لغرس أيديولوجياتها المزعومة. إن البيئات التي تشح فيها فرص التعليم والتمكين الاقتصادي، وبالتالي تحرم قطاعا كبيراً من السكان كالشباب من حياة كريمة، معرضة بشكل خاص لعدم الاستقرار، وعادة ما تصبح النساء والفتيات الأكثر تضرراً. ومن الحقائق المؤسفة أن أوجه القصور الاجتماعية والاقتصادية تتفاقم بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

خلال الأعوام المنصرمة، شهد العالم تحولاً في التهديدات الإرهابية، مع تصاعد وتيرة الهجمات التي يشنها تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه وأنصاره. وسّعت أفرع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة إليه إلى تعزيز نفوذها ليمتد خارج العراق وسورية، مستقطبة قطاع أكبر من السكان يتألف غالبا من الشباب، وأضحت تمتد الآن إلى جميع أنحاء العالم وصولا إلى منطقة

الساحل الوسطى وغرب أفريقيا. وتتحمل هذه البؤرة الجديدة للإرهاب مسؤولية ما يقرب من 50 في المائة من جميع الوفيات الناجمة عن الأعمال الإرهابية على مستوى العالم.

ونسلط الضوء على الحالة الأمنية المتردية في منطقة الساحل الوسطى وغرب أفريقيا ونود أن نشارككم الأفكار التالية.

أولاً، إن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب أساسية للحيلولة دون ترسيخه وتفشيه. ومع أن تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه ظلوا يواجهون استنزافا في القيادة ونكسات مالية، فإنهم احتفظوا بقدرتهم على شن هجمات إرهابية والتخطيط لتهديدات خارج مناطق عملياتهم من خلال الخلايا وشبكات التيسير، بما في ذلك في شمال غرب نيجيريا، من خلال ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية ودعم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وبالتالي، فإن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ستكون حاسمة لمنع ترسيخها وتفشيها.

ثانياً، نحن نشاطر الأمين العام قلقه من أن استمرار توسع الجماعات الإرهابية قد يؤدي إلى اتساع رقعة عدم الاستقرار في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، خاصة إذا ما تمتعت الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش بقدر أكبر من الاستقلالية العملياتية والمالية واللوجستية. وينذر حجم المشكلة وتعقيدها بالخطر ويتطلبان اتخاذ إجراءات متناسقة. وفي ذلك الصدد، يمثل إطلاق عملية أبوجا، التي تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة بقيادة وملكية أفريقية للتصدي للتهديد المتزايد للإرهاب في القارة، تطوراً إيجابيًا. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة اتباع نهج متسق في مواجهة هذا التهديد العابر للحدود.

ثالثًا، نلاحظ بقلق بالغ أن الوضع السائد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لم يتغير منذ التقرير السابق (S/2024/117) وأن أهمية مكتب الفرقان قد ازدادت وكذلك قدراته. إضافة إلى ذلك، تساورنا مخاوف جدية بشأن تأثير عمليات تنظيم داعش على الأطفال في منطقة الساحل الوسطى، مع استمرار تدهور حماية المدنيين وتكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس بالأشخاص والممتلكات.

وإذ نشير إلى اجتماع مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا الذي نظمته سيراليون وشاركت في رعايته الجزائر وغيانا وموزامبيق، الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً، بشأن مكافحة تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإننا نكرر دعوتنا إلى استجابة شاملة موسعة للتصدي لآفة الإرهاب وللتخفيف من العوامل المضاعفة للخطر مثل انعدام الأمن الغذائي المتزايد والمصاعب الناجمة عن تغير المناخ والمشاكل الصحية والتعليمية والنزوح الجماعي المثير للقلق لسكان المنطقة.

ومن الأهمية القصوى بمكان تعزيز الأطر الأمنية والتنظيمية وآليات المساءلة من أجل استجابة منسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. من واقع تجربتنا، يمكن تعزيز قدرات مؤسسات الدولة لردع الأنشطة الإرهابية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا بشكل فعال. أنشأنا في سيراليون، عبر إقرار تشريعات جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى دعم وكالة الاستخبارات والأمن المركزية ومبادرات الأمن السيبراني، شبكة من المؤسسات لدرء الأنشطة الإرهابية ومحاسبة الجهات الفاعلة الضالعة في ارتكابها وداعميها وممولها – داخلياً وعبر الحدود.

وإضافة إلى الجهود الوطنية، إن التعاون الإقليمي والدولي بالغ الأهمية للتصدي للإرهاب. وغالبًا ما تستغل الجماعات الإرهابية الحدود التي يسهل اختراقها وقصور مراقبة الحدود ومواطن الضعف الأمنية في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص عبر الحدود. وترحب سيراليون على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما فيها الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب في أبوجا الذي عقد في نيسان/أبريل بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأطلق عملية أبوجا لحشد الموارد.

ونشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تقديم المساعدة التقنية لعدد من الدول وتيسير التعاون الإقليمي. ونحث على مواصلة تقديم الدعم اللوجستي والمالي والتقني والتكنولوجي للمبادرات

الإقليمية، لا سيما في تنفيذ القرارات الواردة في البيان الختامي للدورة العادية الخامسة والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في 7 تموز/يوليه، من أجل التفعيل الكامل للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لمبادرة أكرا وحوض بحيرة تشاد استجابةً لسرعة تطور وتعقيد أنشطة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

إن منع الإرهابيين من الوصول إلى الموارد المالية أمر بالغ الأهمية أيضا للنجاح في ترسيخ المكاسب في مجال مكافحة الإرهاب. وننوه بالجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وندعو إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وفرقة العمل في تحديد ومعالجة مواطن الضعف في أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد مسؤوليتها الجماعية والتزامها بعدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميعها بالتزاماتها بموجب الصكوك والاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تتجاوز هذه المسؤولية الجماعية المصالح السياسية وأن تستفيد من التأثير الخارجي بطريقة إيجابية وبناءة. ينبغي ألا نقبل بمعايير مزدوجة وألا ينظر إلى الإرهابيين من منظور دين أو منطقة أو عرق معين.

وعند التصدي لتلك التهديدات، من الضروري الحفاظ على مصداقية النظام المتعدد الأطراف، وأن نعمل على تحسين وصون أساليب عمل اللجان المعنية بالجزاءات ومكافحة الإرهاب من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في عملها. ويجب أن يتم إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قوائم نظم جزاءات الأمم المتحدة ورفعها منها بموضوعية وليس لاعتبارات سياسية أو دينية. وتستحق المقترحات في ذلك الصدد دراسة واجبة قبل تعميمها حتى لا تقوض مصداقيتنا الجماعية.

أود أن أختتم بياني بفكرة أخيرة بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لهذا العام، الذي يوفر فرصة لتنشيط تعددية الأطراف في المجالات حاسمة الأهمية، بما في ذلك الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. إن تحسين استجابتنا العالمية للإرهاب يجب أن يؤدي دوراً محورياً في الخطة الجديدة للسلام، وتوحيد الأطراف المعنية من القطاعات الأمنية والإنسانية والإنمائية وبناء السلام من أجل تحقيق مستقبل خالٍ من الإرهاب. ومع استمرار تطور وتغير الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، يجب أن يتطور مجلس الأمن أيضاً في نهجه لضمان تنفيذ ولاية الأمن الجماعي من أجل ضمان التنفيذ الكامل لإجراءات فورية وفعالة.

أستأنف الآن مهامي رئيسا للمجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أود الرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي في وقت سابق، الذي حاول مرة أخرى تسييس الجهود العالمية للقضاء على الإرهاب.

إن التهديد المتزايد للإرهاب، وخاصة في الشرق الأوسط، هو أمر لا يمكننا التصدي له بفعالية إلا كمجتمع عالمي متحد. في هذا السياق، أدعو روسيا إلى استخدام نفوذها الحقيقي والمتنامي مع الجماعات الإرهابية – مثل حماس وحزب الله والحوثيين – ومع إيران، الدولة الرائدة الراعية للإرهاب على مستوى العالم، لوضع حد لهجماتها الإرهابية التي تهدد بإشعال حرب أوسع في المنطقة.

لديّ نقطة أخيرة أود أن أدلي بها رداً على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي بشأن وجود الولايات المتحدة في سورية. كما قلنا مرارا وسأقولها مرة أخرى – القوات الأمريكية موجودة في سورية حصرا لمحاربة ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.